

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

محصلة البحث المتقدم

تخصّص البحث السابق لبيان مسلك المحقق العراقي (قدس سره) في حقيقة الواجب التخييري. حيث ذهب - متجاوزاً نظرية «الواجب الواحد المتعلق بالعنوان الانتزاعي» - إلى القول بانحلال الوجوب وتعدده بعدد أطراف التخيير. ويكمّن جوهر نظرية في التمييز بين «الوجوب التام» و«الوجوب الناقص»؛ ففي الوجوب الناقص - وبخلاف التعيني - لا يكون المنع عن الترك مطلقاً، بل هو مضيقٌ ومشروطٌ بـ «ترك أحد الأطراف في حال ترك سائر الأطراف». ويرى المحقق العراقي شمولاً لهذا التحليل لجميع صور الغرض (وحدة وتعديداً)، إلا أنه فصل في مسألة العقاب عند «ترك جميع الأطراف» بين الصور الأربع لتصوير الغرض: ففي فرض وحدة الغرض (الصورة الأولى) أو التضاد في قابلية الاتّصاف بالمصلحة (الصورة الرابعة)، لا يثبت إلا عقابٌ واحدٌ؛ لأنّ الفائت في النتيجة هو مصلحةٌ فعليةٌ واحدة. وأما في الصورتين الأخريتين (تعدد الغرض مع التضاد في المتعلق أو التضاد في تحقق الغرض)، فإنّ ترك جميع الأطراف يوجب تعدد العقاب؛ إذ المكلّف بسوء اختياره قد حقّق أسباب تقوية أغراضٍ فعليةٍ متعددة. وفي مقام الجواب عن إشكال «عدم القدرة على الجمع» وتأثيره في نفي العقاب المتعدد، أكد على التفكير بين مقام الامتنال ومقام العصيان، معتبراً أنّ العجز عن الجمع لا يمنع من استناد التروك الاختيارية المتعددة للمكلّف. كما جعل المناطق في تبيين الفارق بين الصورة الثالثة والرابعة هو «صدق ترك المتنصف بالمصلحة»، حيث لا يصدق هذا العنوان في التضاد الاتّصافي إلا على أحد التروك، بخلاف التضاد الوجودي حيث يصدق على الجميع.

تلخيص نظرية المحقق العراقي وبيان الثمرة في جانب الثواب

قبل طيّ صفحة البحث حول المحقق العراقي (قدس سره)، يجدر بنا استعراضُ أركانِ ولوازمِ نظريةِ إجمالاً؛ ثبّيتاً للصورة النهائية لهذا المسلك في الذهن.

١. حقيقة الحكم؛ «الوجوب الناقص»: يتمثّل جوهر رؤيته في كون الواجب التخييري مصداقاً لـ «الوجوب الناقص». ويكمّن الفارقُ الجوهرِيُّ بين هذا الوجوب والوجوب التام في دائرة «المنع عن الترك»: ففي الوجوب التام (التعيني)، يكون المنع عن الترك مطلقاً وشاملاً لجميع حالات عدم الإتيان. وأما في الوجوب الناقص (التخييري)، فالمنع عن ترك طرفٍ ما مقيّدٌ بحالة ترك سائر الأطراف أيضاً (الترك المقرّون بترك البقية).

٢. شمولُ النظريةِ وإطلاقها: تمثّل الركن الثاني في نقد التفصيل الذي ذهب إليه المحقق الخراساني. فقد صرّح العراقي بسريان ماهية «الوجوب الناقص» في جميع أقسام الواجب التخييري (أعمّ من وحدة الغرض وتعديده)، مؤكّداً أنّ الاختلاف في المبادى التبؤتية لا يوجب تغييرًا في الماهية الاعتبارية للحكم.

٣. التفصيلُ في العقاب؛ ابتكارُ المحقق العراقي: فبالرغم من القول بوحدة ماهية الحكم، إلا أنه التزم بالتفصيل في بحث «العقاب

على ترك جميع الأطراف». فاستناداً إلى الصور الأربع للغرض، حكم بـ «تعدد العقاب» في الموارد التي يكون منشأ التخيير فيها هو التضاد في الوجود أو التضاد في المتعلق (حيث المصلحة الفعلية متعددة)؛ وهي رؤية لم تكن معهودة في كلمات الأصوليين قبله.

٤. التحليل النهائي؛ اختلافُ الملاك في «العقاب» و«الثواب»: والنقطةُ الدقيقةُ التي ينبغي الالتفاتُ إليها في الختام، هي تبادُل جريانِ هذا المبني في جانبي العقاب والثواب. فقد برر المحقق العراقي تعدد العقاب بأنَّ المكلَّف حينما يتركُ جميع الأطراف، وبما أنه لم يتحقق امتنالُ يُسقط التكليف، فإنَّ «الوجوب الفعلي» يظل باقياً بالنسبة إلى كلَّ واحدٍ من الأطراف؛ فتقع المخالفة لوجوباتِ فعليةٍ متعددة، مما يستلزم عقوباتٍ متعددة. بيد أنَّ هذا الاستدلال ينعكسُ في جانب «الثواب»: فلو أتى المكلَّف بأحد الأطراف، فقد تحقق غرض المولى وسقطت فعليَّة وجوب سائر الأطراف (سقوط الوجوب بامتنال أحد الأطراف). وعليه، لو بادر بعد الإتيان بالفرد الأول إلى الإتيان بالفرد الثاني، لم يبقَ ثمة وجوبٌ فعليٌّ ليتحقق امتناله. إذن، ففي الواجب التخييريـ حتى بناءً على مبني تعدد الغرضـ لا يستوجبُ الإتيان بأطرافٍ متعددة «تعدد الثواب» (من باب امتنال الأمـ بالضرورة؛ إلَّا أنْ يفترض وجودُ ملاكٍ آخر (كالمحبوبية الذاتيةـ).

المناقشاتُ في نظرية المحقق العراقي

على الرغم مما انطوت عليه نظرية المحقق العراقي (قدس سره) من دقةٍ في النظر، إلَّا أنها تواجه بالنقد من جهاتٍ متعددة. ويتجوَّه الإشكال الأول والأساس إلى النواة المركبة لنظريةـ، ألا وهي مفهوم «الوجوب الناقص».

الإشكال الأول: امتناع «النacus» في ساحة الاعتباريات

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يُعقل أساساً في عالم الاعتبار، تصوِّرُ وجوبٍ يجتمع فيه كونه «وجوباً» وكونه «ناقصاً» في آنٍ واحد؟

القياسُ مع الفارق بين التكوين والتشريع: وينشأ هذا الغموض من الخلط بين أحكام الوجود وأحكام الاعتبار. ففي عالم التكوين، يُعد مفهوم «النacus» و«التشكك» أمراً معقولاً ومحبلاً. حيث يرى الفلاسفة أنَّ الوجود حقيقةٌ مشككة؛ فوجود الحق تعالى واجبٌ ومطلق، بينما وجود ما سواه وجودٌ محدودٌ وناقصٌ تكتنفه «الحدود العدمية» (الافتر الذاتي، وعدم العلم المطلق، ونحوهما). وهذا النacus ذاتيٌّ للمراتب الوجودية الدنيا، [1] وإليه الإشارة بالآية الشريفة: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ). [2] وأمّا في عالم الاعتبار، فالامرُ مختلف. إذ الاعتبارُ فعلٌ نفسيٌّ للمعتبر، يدور أمره بين «الوجود والعدم». فالمعنىـ إنَّه أن يجعل الحكم أو لا يجعلـ. و«الوجوب» في عالم التشريع لا يعني سوى «الإلزام» و«المنع من الترك». فمع هذا، كيف يصحُّ القول: «إني اعتبرتُ الوجوب، ولكن بصورةٍ ناقصة»؟! إنَّ هذه القضية تبدو متهافتة؛ فالحقيقة المتقومة بـ «الإلزام»، إنَّ لم يكن إلزامُها تماماً، لم تكن وجوباً أصلاً (بل استحباباً أو إباحة)، وإنْ كان تماماً، لم تكن «ناقصة». فتصوِّرُ حالةٍ برزخيةٍ بينهما يُشبه «اجتماع النقيضين» في وعاء الاعتبارـ.

الغموض في فعلية الوجوب الناقص: ويرد إشكالٌ آخر ناظرٌ إلى مسألة «الفعلية». حيث ذهب المحقق العراقي إلى أنَّه في الواجب التخييريـ، تصل وجوهاتٍ متعددةٍ إلى مرحلة الفعليةـ، وهي بـأجمعها «ناقصة».

وهنا يكمن الغموض: فهذه الوجوهات إما أن تكون فعليةً وإما لاـ. فإنَّ لم تكن فعليةـ، فهو خُلُف الفرض ومنافٌ للدعوىـ. وإنْ كانت فعليةـ، فما معنى «الnacus» في الوجوب الفعليـ؟ إذ الوجوب الفعليـ هو الحكم الذي له داعويةٌ ناجزةٌ تلزم المكلَّف بالانبعاثـ. فصياغةُ «الإلزام الفعليـ الناقص» تعبرُ لا يستقرُ في المركبات العرفيةـ والعقلائيةـ.

مبني الإمام الخميني (قدس سره)؛ التفكير بين التكوين والتشريع: و تستند هذه المناقشة إلى المبني الأصولي الدقيق للإمام الخميني (قدس سره)، حيث كان يؤكّد دائمًا على ضرورة التفكير بين القواعد الفلسفية والأحكام الاعتبارية، معتبراً أن إسراء قواعد من قبيل «التشكيك في الوجود» أو «بساطة الوجود» إلى حقل الاعتباريات خطأً منهجيًّا.[3] والمحقق العراقي وإن لم يصرّح بالاستدلال الفلسفى، إلا أن الالتزام بـ «وجوب ناقص» في التشريع لا يتم إلا بناءً على القول بالتشكيك في الماهيات الاعتبارية، وهو أمرٌ باطل. ولمزيد من التوضيح، يمكن قياس هذا المفهوم في جانب «الحرمة»؛ فهل يعقل أن يصرّح الشارع: «إن هذا الشيء حرام، ولكن حرام ناقص»؟ فالحرمة - كالوجوب - أمرٌ بسيط؛ فإما أن تجعل الممنوعية أو لا تجعل. والالتزام بمثل هذه التقييمات يوجب اختلال نظام الأحكام الخمسة، ويلجأنا إلى القول بأحكام متعددة (كالوجوب التام، والوجوب الناقص، والحرمة التامة، والحرمة الناقصة، وما شابه)، وبطلاً ذلك في الفقه بديهي. وعليه، فإن مصطلح «الوجوب الناقص» في وعاء الاعتبار، فاقد للمحصلّ الفنى والتصور الصحيح.

الإشكال الثاني: نقد مبني «تعدد العقاب» وحصر المعيار في مخالفة الخطاب

وتوجه المناقشة الأساسية الثانية على كلمات المحقق العراقي، صوبَ ما تفرد باستنتاجه في باب «تعدد العقاب» ضمن صور التزاحم وتعدد الغرض.

نقطة الوفاق؛ رد التفصيل الشيوطي للأخوند: وقبل الولوج في أصل الإشكال، يلزم التنويه إلى أنّنا نوافقه الرأي في الشقّ الأول من التحليل (أي نقد رؤية المحقق الخراساني). حيث ذهب الأخوند إلى أن التخيير في فرض وحدة الغرض عقلي، ولا يتحقق التخيير الشرعي إلا في صورة تعدد الأغراض. بيد أن المحقق العراقي أدرك - بحقّ - أنه لا فرق في تحليل ماهية الواجب التخييري بين وحدة الغرض وتعدده، وأن هيكليّة الحكم فيهما واحدة (وهو ما سيأتي توضيجه في تبيين نظرية الإمام الخميني قدس سره، من أنّ بحث الواجب التخييري لا يرتبط أساساً بمسألة الغرض، بل يدور مدار كيفية الجعل).

نقطة الخلاف؛ الإشكال في مبني «تعدد العقاب»: وأما منطلق الاختلاف فيكون في حكمه بـ «تعدد العقاب» في الصورتين الثانية والثالثة (التضاد في المتعلق أو التضاد في تحقق الغرض). وهذا الحكم مخدوشٌ من جهتين:

أولاً: إن وحدة العقاب في فرض ترك جميع أطراف الواجب التخييري، أمرٌ ارتکازٌ ومحبّ لدى كافة العقلاء والمتشرّعة. فالعرفُ حينما يواجه من ترك خصال الكفارة، لا يراه مستحًقاً إلا لعقوبة واحدة، لا لثلاث؛ وإثباتُ ما يخالف هذا الارتکاز الراسخ يفتقر إلى دليلٍ قاطعٍ.

ثانياً (الإشكال المبنائي): إن استدلال المحقق العراقي على تعدد العقاب يرتكز على كبرى مفادها أن «موضوع العقاب ومعياراته هو تفويت غرض المولى». فلو سلّمنا بهذه الكبرى، لاتّجه ما ذهب إليه من أن تعدد الغرض الفعلي يوجب تعدد العقاب؛ ولكنّ هذا المبني غير تامٌ عندنا أساساً. والتحقيق يقتضي أنّ المحور في باب الطاعة والمعصية هو «الخطاب» و«التكليف»، لا «الغرض». فمع العلم بأنّ المولى حكيمٌ وله أغراضٌ قطعاً، إلا أنّ هذه الأغراض لا تكون هي المناط المباشر لتقدير العقوبة. والشاهد على ذلك: أنه لو وجّه المولى خطاباً واحداً يتكلّل امتثالاً استيفاءً خمسة أغراض، فخالفه المكلّف، فهل يلتزم فقيه باستحقاقه لخمس عقوبات؟ كلا بلا ريب. إذ مخالفة الخطاب الواحد لا تستتبع إلا عقاباً واحداً، سواء أنيثق ذلك الخطاب عن غرض واحد أو مائة غرض. وعليه، فالمعيار في الثواب والعقاب يدور مدار الموافقة والمخالفـة لـ «الأمر والنهي»، لا الملـاـكـات والأغـراضـ الكـامـنةـ وراءـ الأـحكـامـ.

دفع إشكالٍ مقدّر

قد يُقال في مقام الدفاع عن المحقق العراقي: إنه حتى لو جُعل المعيار «مخالفة الخطاب»، فإنّ تعدد العقاب يثبت أيضاً وفقاً

لمناه الخاص (القائل بانحلال الوجوب وتعدد الوجوبات الفعلية)؛ إذ قد تحقق المخالفة في المقام لخطاباتٍ ووجوباتٍ متعددة عملاً.

والجواب: إنَّ هذا الدفاع غير تمامٍ أيضاً؛ لوجود اختلافٍ مبنائيٍّ معه في نفس المقدمة (أي تصوير الوجوبات المتعددة المستقلة). فإنَّا لا نرى ثبوتَ خطاباتٍ متعددةٍ مستقلةٍ على نحو «الوجوب الناقص»؛ بل نذهب إلى وجود خطابٍ واحدٍ عُين متعلقه على نحو «البدليلية». نعم، قد يُمكِن تحليل الوجوب بحيث يشمل أطراضاً متعددة، ولكن لا بصورة وجباتٍ مستقلةٍ يكون لكلٍ منها موضوعية، بل بصورة «وجوبٍ على سبيل البديلية». وهذا «الوجوب البديلي» يبْاين الوجوب التعيينيَّ ماهوياً. فالوجوب التعيينيَّ له موضوعيةٍ مستقلةٍ للعقاب؛ أمّا الوجوب المتفقَّم بالبدليلية والتبادل، فمرجعه في فرض ترك الجميع عرفاً إلى مخالفةٍ جامعَةٍ واحدة، ولا يصلح منشأً لعقوباتٍ مستقلةٍ متعددة. وبناءً عليه، فحتى مع التنَزُّل عن إشكال الغرض، فإنَّ الهيكلية الاعتبارية للواجب التخييري (البدليلية) لا تقتضي تعدد العقاب.

الإشكالُ الثالث: استناد سقوط التكليف إلى «ترخيص الشارع» لا « فعل المكلف»

وتتجه المناقشةُ الفنية الثالثة والأخيرة على كلام المحقق العراقي، صوب التحليل الذي قدّمه في مقام الجواب عن الإشكال المقدّر. حيث أفاد في تبيين العلاقة بين أطراف التخيير: «إنَّ إثباتَ أحدِ الأطراف يوجب إخراجَ البقية عن حيز الوجوب الفعليّ».

تحليل ماهية السببية: والسؤال الذي يرد هنا: ما هي حقيقة هذه «الموجبة» و«السببية»؟ هل إنَّ ذات «ال فعل الخارجي للمكلف» هو السبب في سقوط التكليف عن ماهية أخرى، أم أنَّ العامل الرئيس هو «ترخيص الشارع»؟ والتحقيق يقتضي القول بعدم تمامية استناد سقوط الوجوب إلى « فعل المكلف» (بما هو فعل)؛ وذلك لأنَّه لا ينفاء أيٍّ ملازمةٍ عقليةً أو رابطةٍ عليةٍ تكوينيةٍ بين تحقق فعلٍ خارجيٍّ (كعشق الرقبة مثلاً) وبين سقوط الوجوب عن ماهيةٍ مبادئٍ أخرى (كإطعام ستين مسكيناً). فإنَّ فعل المكلف مجرداً، قاصرٌ عن التصرف في عالم الاعتبار والأحكام.

الدورُ المحوري لجعل الشارع: إنَّ ما يوجب حقيقةَ سقوطِ التكليف عن سائرِ الأطراف هو «حكم الشارع وترخيصه». فالشارعُ المقدّس هو الذي قرر في مقامِ العمل والتشریع: «إنَّ أتيتَ بأحدِ الأطراف، فأنتَ مأذونٌ ومرخصٌ في تركِ الباقي». وعليه، فسقوطُ وجوب البقية يستند إلى «الإذن المسبق» و«الجعل البديلي» من قبلِ الشارع، لا إلى التأثير المباشر لل فعل الخارجي للمكلف. ففعل المكلف لا يعدو كونه «موضوعاً» أو «شرطًا» لتحقّق هذا الترخيص، لا «علةً تامةً» له. ومن هنا، فإنَّ تعبير المحقق العراقي - الذي جعل فعل المكلف مستقلًا «مُخرجاً للبقيّة عن حيز الوجوب» ومسقطاً للتوكيل - لا يخلو من مسامحةٍ عند التدقيق الأصولي.

النتيجة النهائية

وبعد الاستقصاء الشامل لنظرية «الوجوب الناقص» للمحقق العراقي (قدّس سرّه)، تبيّن أنَّ هذه الرؤية - رغم ما انطوت عليه من دقةٍ وابتكار - تواجه تحدياتٍ ثبوتيةً وإثباتيةً جادةً؛ لا بتناها على مفاهيمَ من قبيل «النقص في الاعتبار» و«تعدد العقاب في التخيير». وبناءً عليه، فإنَّها قاصرةٌ عن تقديم تفسيرٍ جامعٍ ومتقنٍ لحقيقة الواجب التخييري.

وصلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وآلِهِ الطَّاهِرِينَ

[1]- أنظر: الشيرازي، صدرالدين محمد بن إبراهيم، «الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربع»، ج 1، ص 35؛ طباطبائي، سيد محمد حسين، «نهاية الحكمة»، با غلامرضا فياضي، ج 4، ص 1049-1048.
[2]- الفاطر: 15.

[3] - وقد صرّح (قدس سرّه) في موارد مختلفة، كما في بحث الشرط المتأخر (خميني، روح الله، «مناهج الوصول إلى علم الأصول»، ج 1، ص 343). أو في المباحث الفقهية كالخيارات، بأنّ الأحكام الشرعية ليس لها وجودٌ خارجيٌّ عارضٌ على الموضوعات (كالاعراض المقولية) لتجري عليها أحكام التضاد والتماثل الفلسفية؛ بل هي أمورٌ اعتباريةٌ تابعةٌ للجعل والمصلحة. وله في «كتاب البيع» بيانٌ في مقام نقد التوهّمات العقلية حول اجتماع الأسباب، ينصّ فيه على هذا التفكير بدقة، حيث قال: «أنّ توهّم تلك المحذورات العقلية، ناشئٌ من قياس التشريع والأمور الاعتبارية بالتكوين، وقياس الأحكام بالأعراض المقولية... مع أنه قياسٌ باطل؛ إذ ليس للأحكام وجودٌ خارجيٌّ، عارضٌ على الموضوعات عروض الأعراض عليها... فلا ضدّية ولا تماثل بينها، نحو ما بين الأعراض الخارجية...». (خميني، روح الله، «كتاب البيع»، ج 4، ص 281.)

المصادر:

- الشيرازى، صدرالدين محمد بن ابراهيم، الحكمة المتعالىة فى الأسفار العقلية الأربع، ٩ ج، بيروت، دار إحياء التراث، 1981.
- خمينى، روح الله، كتاب البيع، تهران، مؤسسة تنظيم و نشر آثار الإمام الخمينى، 1379.
- ——، مناهج الوصول إلى علم الأصول، قم، موسسه تنظيم و نشر آثار امام خمینی (ره)، 1415.
- طباطبائى، سيد محمد حسين، نهاية الحكمة، غلامرضا فياضى، ٤ ج، قم، انتشارات مؤسسه آموزشى و پژوهشى امام خمینى، 1382.